التحليـل المورفيمي للغة العربية

ـ دراسة نقدية ـ

رزيق بوزغاية

جامعة تبسة ـ الجزائر

الملخّـص

إنَّ محاولـة فهـم النظريـة اللغويـة المعـاصرة وامتداداتهـا في العـالم العـربيِّ منوطـةٌ بقـراءة أصولهـا وفروعهـا المعرفيـة في المـدارس اللسـانية الغربيـة، وقياسِـها إلى خصائـص اللغـة العربيـة، ليتبـيَّن مـدى ملاءمـة هـذه النظريـة للعربيَّـة مـن عدمـه. وضمـن هـذا السـياق المعـرفيّ ينـدرج هـذا المقـال، حيـث ترتسـم غايتـه في بحـث مشـكلة علميّـة تكرِّسـها كثـير مـن الدراسـات العربيـة الحديثـة التـي أسـقطت التحليـل الصيغمـيَّ المورفيمـي عـلى الكلمـة العربيـة إسـقاطًا آليًّـا لم يـراعِ ـ في كثـير مـن الأحيـان ـ الخاصيَّـةَ الصرفيَّـة لهـذه اللغـة الساميَّة. وعـلى هـذا يكمـنُ الهـدفُ الرئيـس لهـذا البحـث في تحديـد الأطـر الوظيفيـة والمفهوميـة للتحليـل المورفيمـي، ومقارنتهـا بالسـمات الوظيفيـة للميـزان الـصرفي، ليتَّضـح مـدى كفـاءة هـذا التحليـل المعتمـد في الدراسـات العربيـة الناقلـة في وصـف بنـاء الكلمـة العربيـة. ينقسـم البحـث إلى ثلاثـة أقسـام رئيسـة تجمـع بـين الأصـول النظريـة للمورفيـم، وبـين أصـول الفكـرة الوظيفيـة في الـصرف العـربي، كـما تجمـعُ إلى ذلـك ملامـح المفارقـات الجوهريـة في الدراسـات العربيـة الناقلـة التـي تتبنَّـى التحليـلَ المورفيمـي للعربيـة مـع عقـد مقارنـات بينهـا وبـين التحليـل الـصرفي لتلـك الظواهـر كـما عرضتهـا كتـبُ الـتراث.

الكلمات المفاتيح:

المورفيم- التقطيع- المزدوج- التصريف.

Résumé

L’essai de comprendre la théorie linguistique contemporaine et ses extensions dans le monde arabe est dévolu à la lecture épystimologique de ses actifs et de ses branches dans les écoles linguistiques occidentales, et de les mesurer vis a vis au caractéristiques de la langue arabe, pour pouvoir controler la pertinence de cette théorie. Dans ce contexte cognitif se place cet article, qui a pour objectif le traitement d’une problèmatique concernant de nombreuses études arabes modernes qui essayaient d’analyser le mot arabe on le dicomposant en morphèmes sans prendre en compte la propriété morphologiue de la langue sémitique. L'objectif principal de cette recherche est de déterminer le cadre fonctionnel et conceptuel de l'analyse morphologique et de le comparer avec les caractéristiques fonctionnelles des lois morphologiques. La recherche est divisée en trois sections principales qui unissent les origines théoriques du concept de Morphème, l'idée fonctionnelle des actifs dans les anciennes études arabes, et les anomalies fondamentales dans les études contemporaines qui adoptent l'analyse morphémique de l’Arabe, et la comparer à l'analyse morphologique de ces phénomènes tels que présentés par les antiques patrimoine livres

Mots clés:

Morphème- double articulation- affliction.

Abstract

In order to understand the contemporaneous linguistic theory and its usage in the Arabic world depends first on reading its epistemic origins within linguistic trends, and then assessing it according to Arabic language properties, to decide whether such theory is pertinent to Arabic or not. In this scientific context, we try, by this article, to investigate an epistemic problematic set by several recent Arabic linguistic studies that applied unconsciously morphemic analysis on Arabic words without considering very often the morphological essence of this language. Thus, the aim of this research is to define the functional and notional reference of the morphemic analysis and to compare them with the functional aspects of morphological forms, in order to verify the efficacy of morphemic analysis adopted by Arabic studies. This research is composed of three parts that combine the theoretical origins of morpheme, the origins of functional idea in Arabic morphology and some aspects of the essential paradox of the Arabic studies adopting this kind of analysis, and comparing it with the morphological analysis for same phenomena as proposed by ancient resources.

Key words:

Morphem- double articulation- affliction.

1. المورفيم في الدرس اللغوي:

جاء في الموسوعة الفرنسية أن المورفيم (بالفرنسية Morphème): "(من الإغريقية morphê بمعنى شكل) في علم اللغة هو الوحدة الصغرى للدلالة (هناك فرق بين المورفيمات النحوية مثل [ent] علامة الضمير الثالث في الجمع وبين المورفيمات المعجمية مثل [Prudent] في كلمة [Imprudemment])"[1]. وذكر جون ليونز أن التعريف الشائع للمورفيم هو كونه الوحدة الصغرى في التحليل النحوي[2].

فالصيغم أو المورفيم عند جمهور الدارسين وحدةٌ أساسيةٌ للتحليل الصرفي، وهو حاصل تحليل الكلمة إلى أصغر عناصرها التركيبية الدالة بذاتها، وعلى هذا فقد تكون المورفيمات كلمات مستقلة أو أجزاء من كلمات. ويختزل هذا التعريف الموجز في الواقع عددا من السمات المميزة لهذه الوحدة التحليلية، ومن ذلك حقيقتان: الأولى أن هذه الوحدة قد تم استنباطها من لغات محددة تغاير في طبيعتها الصيغية والشكلية ألسنة بشرية كثيرة، والثانية أن المدونات التي تمثل تلك اللغات الموصوفة قد تداخلت فيها الملامح الصرفية والنحوية تداخلا كبيرا حتى تلبَّس المورفيم بالمستويين الصرفي والنحوي معا، ولذلك اختلف الدارسون في عدّه وحدة للتحليل الصرفي أو وحدة للتحليل النحوي، على الرغم من كونه قد اشتهر بالأولى خاصة.

بناء على هاتين الملحوظتين تقوم هذه القراءة النقدية ببحث البعد الوصفي والوظيفي للمورفيم في الدراسات العربية الناقلة، ونقصد بوصف "الناقلة" تلك الدراسات التي نقلت مبدأ التحليل المورفيمي وطبقته على اللغة العربية تطبيقا يتراوح بين الوصفية الموضوعية أحيانا وبين الإسقاط والإقحام في أكثر الأحيان، وقد تظهر الموضوعية فيما يبدو من مراعاة النَّقَلَة للنظرية اللغوية القديمة عند النحاة العرب لما لها من أصالة تجعلها ملائمة لطبيعة اللسان العربي، كما قد يظهر الابتذال في تحكيم مبدأ التقطيع المزدوج الملائم للغات الإلصاقية في الميزان الصرفي العربي، وهو تحكيم يغفل كثيرا من مبادئ الموضوعية، كما يغفل ثمرات النظرية

اللغويـة القديمـة التـي أثبـت البحـث العلمـي المعـاصر نجاعتهـا.

وأول مراحـل البحـث دراسـةُ التنـوع الوظيفـيّ للمورفيـم مـن حيـث أنـه ليـس كائنـا صرفيـا خالصـا، بـل إن تعريفاتـه الأولى تنـصُّ عـلى كونـه وحـدة مورفولوجيـة تتعـدد وظائفهـا بـين الصرفيـة وبـين النحويـة، وقـد تتعـدى أحيانـا إلى الوظيفـة الدلاليـة المعجميـة كـما يظهـر مـن التعريـف المتقـدم عـن الموسـوعة الفرنسـية، وقـد لا يبـدو هـذا التعـدد الوظيفـي واضحـا ومفهومـا في العربيـة، ولكـن أمثلتـه الدارجـة في كتـب اللغويـين الأمريكيـين والأوربيـين تؤكـد ذلـك.

تصـدر تعريفـات المورفيـم في اللسـانيات الحديثـة عـن اقـتراح قدمـه اللغـوي الأمريـكي ليونـارد بلومفيلـد[3] "Leonard Bloomfield" يتضمـن البحـث عـن وحـدة لغويـة ودلالية أصغـر مـن الكلمـة، والأمثلـة التـي أوردهـا هـي: "berry" في كلمـة "blackberry"، و"y" في كلمـة "Johnny"، و"ed" في كلمـة "loved". ويكـون بلومفيلـد مـن خـلال هـذه الأمثلة قـد حلّـل الكلمـة الواحـدة إلى صيغيمـن عـلى الأقـل كـما هـو مبـيّن في التمثيـل التـالي:

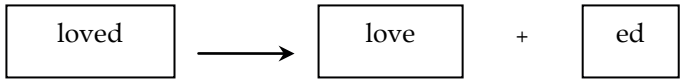

بنـاء عـلى هـذا التمثيـل تتألـف كلمـة "loved" مـن مورفيمـين: الأول هـو الجـذر اللغـوي "love" الحامـل للمعنـى المعجمـي، والثـاني هـو اللاصقـة الصرفيـة "ed" الدالـة عـلى المـاضي في الفعـل أو عـلى المفعـول. والظاهـر أن تحليـل بلومفيلـد الـذي ترجـع إليـه تعريفـات المورفيـم تحليـل توزيعـي يسـتند إلى التقطيـع لا إلى التصريـف بمفهومـه العـام. والفـرق بـين التقطيـع والتصريـف يعـود إلى اختـلاف اللغـات في طبائعهـا الشـكلية، لأن مـن اللغـات مـا يقبـل التقطيـع الآلي إلى مكوِّنـات، ومنهـا مـا ينبنـي نظامهـا الشـكليُّ عـلى تصريـف جـذور لغويـة مجـرَّدة كـما سـيأتي بيانـه في المقـال.

يكشف المثال الذي أورده فرانك بالمر عن ثلاث وظائف للمورفيمات: وظيفة معجميَّة متمثلة في الجذر اللغوي "love"، ووظيفة صرفية تتمثل في الدلالة على المفعول "ed"، ووظيفة نحوية تتمثل في الدلالة على الفعل الماضي "ed". وقد فصلت كثير من الدراسات الكلام على هذا التعدد الوظيفي في الصياغم أو المورفيمات، حيث جاء في كتاب "مدخل إلى علم المفردات" ما نصُّه: "نميِّز بين العناصر الحرة التي هي كلمات بسيطة مثل barque والعناصر المقيَّدة (أي المقيَّدة في الكتابة) التي ليس لها وجود مستقل مثل: somn, dé. العناصر المقيدة تكون: عناصر لاصقة (سوابق أو لواحق أو علامات إعراب)، وعناصر جذرية تلعب دور الجذر مع اللاصقة، أو في المركَّبات الاسمية"[4] وكلمة عنصر في النصِّ المقتبس تشير إلى مفهومَيْ الوحدة والمورفيم بلا شك.

2. التحليل المورفيمي وتمفصل اللغة:

من خصائص اللسان التي أفضى إليها البحث منذ القدم سمة التمفصل أو القابلية للتقطيع والتأليف، ولئن كان مقصد قدماء الهنود والعرب من التمفصل تجزئة الكلام إلى الأصوات البسيطة أو الحروف، فإن نظر علماء اللسانيات الحديثة، منذ نشأة النحو المقارن أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، يركز على تجزئة الكلام إلى وحدات دالة. والجامع بين النظرتين أن حاصل التجزئة هو سلسلة متوالية من الوحدات الشكلية، وهو في الأساس جوهر التحليل المورفيمي المعروف اليوم. وكان اللغوي السويسري فردينان دي سوسير "Ferdinand De Saussure" قد أشار إلى ذلك في مستهل محاضراته بالقول: كلمة "articulus" في اللاتينية تعني "عضو، جزء، تقسيم وفق أجزاء متوالية". في مجال اللسان يشير التمفصل إما إلى تقسيم السلسلة الكلامية إلى مقاطع "Syllabes" وإما تقسيم الدلالات إلى وحدات دلالية"[5]. واللافت للنظر أن مبدأ التمفصل في هذا النص متعلق بمفهوم التقسيم إلى متوالية، وهو مفهوم كما سيظهر ملائمٌ لنوع مورفولوجي محدد من مجموع اللغات الإنسانية، ومنه اشتق اللغوي أندري مارتيني مبدأ التمفصل المزدوج في اللغة.

وليس التحليل المورفيمي إلا المستوى الأول من التمفصل المزدوج، لأن حاصلَه تحديدُ المورفيمات التي تؤلّف المركَّبات اللفظية، سواء أكانت تلك المورفيمات كلمات مستقلةً أم أجزاء من كلماتٍ. وعليه يستند مفهوم التحليل المورفيمي إلى مبدأين متكاملين: **الأول** هو الشكل، فالمورفيم شكل قابل للتلفظ به، وإن كان معياره الاستقلال بالدلالة على عكس الفونيم، إلا أنه سمته اللغوية الأساسية هي الشكلية، وهذا مما يفسِّر سبب اشتقاقه من الأصل" morphe"[6]والذي يدل على الشكل. و**الثاني** هو التحديد وهو تابع للمبدأ الأول، والمقصود بالتحديد التقطيع إلى أجزاء يمكن ملاحظتها والتلفظ بها أيضا، فالكلمة ليست إلا سياقا متصلا من المورفيمات الشكليَّة التي يؤدي كل منها وظيفة دلالية خاصة إما معجمية أو صرفية أو نحوية. وعلى الرغم من اختلاف وظائفها في الأمثلة السابقة بين المعجم والصرف والنحو، إلا أن جميعها جاء نتيجة التحديد، وكانت موافقة لطبيعة نمط تصريفي واحد هو اللغات اللصقية أو الإلصاقية.

وقد آثر مارتيني أن يستعمل مصطلحا آخر بدل المورفيم ليدل به على الوحدات اللغوية الدالة الناتجة عن التقطيع المزدوج وهو مصطلح المونيم "monème". ولم يختلف مفهومه عنده عن مفهوم المورفيم عند غالبية اللغويين الأمريكيين، وسنورد كلاما مطولا لجورج مونان في هذه المسألة لما فيه من الفائدة، فقد أورد في معجمه أن "المتفق عليه حاليا أن المورفيمات ليست مجرد شكل خال من المعنى، بينما كان الحال مختلفا في الماضي، فعند فندرياس (Vendryes) مثلا مثَّلت المورفيمات وحدات نحوية (كلمات المبنى) وظيفتها تِبيان الروابط بين الأفكار التي تعبِّر عنها المعانم (كلمات المعنى). لا تتمثل المورفيمات في الكلمات النحوية (كالأدوات والحروف الخ) واللّواصق فقط، ولكن تتمثل أيضا في التنغيم والنَّبر وترتيب الكلمات الخ. يستعمل اللغويون الأمريكيون عادة كلمة "مورفيم" بالمعنى الذي يتضمنه مصطلح "مونيم" عند اللغويين التابعين لمدرسة جنيف. والمورفيم عند بلومفيلد هو أصغر شكل شفويّ، ويعرف هذا الشكل عادة من خلال تميِّزه عن بقيَّة الأشكال من الناحيتين

الصوتيـة والدلاليـة. ويفـرق بلومفيلـد بـين مورفيـمات حـرة ومورفيـمات مقيـدة. تعـرّف المورفيـمات عنـد مارتينـي عـلى أنهـا مونيـمات نحويَّـة في مقابـل اللكسـيمات والوحـدات المعجميَّـة والمونيـمات والكلـمات المركَّبـة. تنتمـي الوحـدات المعجميـة إلى قوائـم غـير محـدودة أو مفتوحـة، بينـما تنتمـي الوحـدات النحويـة إلى قوائـم محـدودة أو مغلقـة. وعـلى هـذا تكـون نسـبة ورود هـذه الأخـيرة أكـبر"[7]. وعبـارة "كلـمات المبنـى" تعنـي في الغالـب مـا يسـميه النحـاة العـرب حـروف المعـاني، بينـما تعنـي عبـارة "كلـمات المعنـى" الألفـاظ المفـردة ذات الدلالـة المسـتقلة كالأسـماء المتمكنـة والأفعـال. وحاصـل الـكلام مـن هـذا أن الفـرق بـين المورفيـم والمونيـم عنـد مارتينـي يكمـن في كـون الأول نوعًـا محـددا مـن المورفيـمات التـي تـؤدي وظيفـة الربـط بـين الكلـمات في الجملـة، مثـل حـروف المعنـى، وفي كـون الثـاني المفهـوم العـام لأصغـر وحـدة لغويـة دالـة.

ويقـول جـورج مونـان في موضـع آخـر مـن المعجـم بيانـا لهـذا الفـرق: (المونيـم هـو الوحـدة الصغـرى للتمفصـل الأول، يتضمـن شـكلا (هـو الـدال) ومعنـى (هـو المدلـول). فمثـلا كلمـة "retournez" تتألـف مـن ثـلاث مونيـمات: "ez"، "tourn"، "re"، وهـو المـرادف التقريبـي للمصطلـح الأمريـكي "مورفيـم". وهـو يختلـف عـن مفهـوم المورفيـم عنـد مارتينـي (فالمورفيـم عنـده هـو المونيـم القواعـديّ). وعنـد مارتينـي يتعلـق وجـود المونيـم بالاختيـار، ففـي الفرنسـية مثـلا لا تمثـل علامـات التأنيـث الثلاثـة في العبـارة "La grande chaloupe" أيَّ مونيـم، بحيـث يتحقـق هـذا الأخـير مثـلا عندمـا يحـدد النـوعُ الجنـسَ في عبـارة "la grande tigresse" حيـث تمثـل اللاحقـة "esse" خيـارا يمكـن مـن خلالـه المقابلـة بـين مدلـول "tigresse" بمدلـول "tigre") . وفي هـذا المثـال تذكـير بقاعـدة جوهريـة جـاء بهـا فردينـان دي سوسـير وكان مارتينـي قـد اتخذهـا مبـدأ في تحديـد الوحـدات اللغويـة الدالـة ألا وهـي قاعـدة الاختلافـات والتقابـلات، إذ ليـس في اللغـة عنـد سوسـير إلا الاختلافـات، سـواء بـين الفونيـمات في الكلمـة الواحـدة، أو بـين المورفيـمات في الجملـة، أو بـين الجمـل في النـص الواحـد. ويمكـن للمـرء أن يـدرك اسـتحالة بنـاء كلمـة بفونيـم واحـد، أو بمورفيـم متكـرر، كـما يسـتحيل أن يبنـى النـص

الواحد من جملة وحيدة مكررة، فهذه الاختلافات بين الوحدات اللغوية هي التي تسمح ببناء التراكيب والأنساق اللغوية. والاختلافات لها جانبان: شكلي ومعنويّ، لأن تغير الشكل اللغوي يفضي بالضرورة إلى تغير دلالته، وأول مدارات هذه القاعدة في مثال جورج مونان السابق أن كلمة "tigresse" تختلف في دلالتها عن كلمة "tigre" في واسم الأنوثة، وأن ما أقحم هذا الاختلاف في الدلالة هو اختلاف في الشكل بحضور اللاحقة "esse"، مما يجعلها مونيما حسب مارتيني، أو مورفيما حسب الدارسين المعاصرين.

على أنه يجب أن نحتفظ من كل هذا بفكرة جوهرية قد تلتبس في كثير من النقول العربية، تنصّ على أن المورفيم من جهة هو ثنائية من دال ومدلول، فهو ليس معنى فقط، ومن جهة أخرى هو حاصل التتابع، وهو ظاهر من قول مارتيني: (إن الموقف الذي يدعونا في علم اللغة العام إلى بسط مشكلة الوحدات الدالة الصغرى المختلفة لا يقوم على أساس التعميم انطلاقا من ملاحظات خاصة. إنه ناتج عن فحص للروابط التي تقيمها بالضرورة تلك الوحدات عندما تظهر في أي ملفوظ... هذه الإرسالات المسماة ملفوظات هي مزدوجة التمفصل، وقابلة في مجملها للتحليل إلى نوعين من **الوحدات المتتالية** "successives": الوحدات التمييزية المسماة فونيمات، والوحدات الدالة المسماة مورفيمات عند غالبية البنيويين. لأجل هؤلاء نفضل تسمية أقل التباسا هي "المونيمات")[9]. فعبارة "الوحدات المتتالية" وسط الفقرة تقيِّد مفهوم المورفيم، لأن التتابع الخطيَّ بين المورفيمات غير متوفر بالمعايير نفسها في مجموع الألسنة البشرية، فإذا استقرت هذه الفكرة بأدلتها ظهر لنا أن علم اللغة الآني[10] عند مارتيني ومن تبعه على النهج لم يستفد من الدراسات التاريخية والأصولية التي نصت على تلك الاختلافات الجوهرية في الخصائص الصرفية للغات، ذلك أن الانتقال من المستوى الصوتي الذي يضمن التتابع المزعوم إلى المستوى الصرفي، في العربية مثلا، يخل بمبدأ التتابع، فالتتابع يقتضي التقطيع، وليست الوحدات التي تشكّل الكلمة العربية، أو غيرها من قريباتها الساميّة، تقبل

في عمومها هـذا الإجـراء.

2. المورفيم بين المفهوم والوظيفة:

تميِّـز فلسـفة العلـوم بـين نوعـين مـن التعريفـات: الأول هـو التعريـف مـن حيـث الماهيـة أو المفهـوم ويقتـضي تحديـد خصائـص الظاهـرة ومميزاتهـا وعناصرهـا المكونـة لهـا وبنيـة العلاقـات بينهـا، والثـاني هـو التعريـف مـن حيـث الوظيفـة ويقتـضي ذلـك تحديـد الأدوار التـي تضطلـع بهـا الظاهـرة المدروسـة في عـالم الظواهـر الأخـرى.

ويمكـن مـن خـلال هـذا التصنيـف أن نميّـز بـين الخلفيـات الفلسـفية للمـدارس اللسـانية الكـبرى وتأثيراتهـا عـلى الـدرس العـربي. فالمعلـوم أن مدرسـة جنيـف التـي أسسـها فردينـان دي سوسـير ومدرسـة كوبنهـاق التـي تنسـب إلى اللغـوي الدانمـاركي لويـس يلمسـليف "Louis Hjelmslev" تركـزان عـلى وصـف البنيـة الداخليـة للغـة مـن خـلال مصطلحـات مفهوميـة، والمقصـود مـن هـذا أن المصطلـح يقـرب مـن فهـم الظاهرة الموصوفـة ولا يسـتهدف رأسـا معرفـة وظيفـة هـذه الظاهـرة. فتعريـف سوسـير* للغـة تعريـف مفهومـي يعدّهـا نظـام علامـات، أمـا ذِكْـره الوظيفـة في التعريـف فتابـع لهـذا المفهـوم، ومثـل هـذه المصطلحـات في العربيـة مصطلـح "الـوزن" فهـو دال عـلى الماهيـة لا عـلى الوظيفـة لأن الغـرض منـه بيـان أحـوال الكلـم. وفي مقابـل ذلـك نجـد أن حلقـة بـراغ التـي أسسـها اللغـوي التشـيكي فيـلام ماتيسـيوس "Vilem Matisius" والمدرسـة التوزيعيـة مـن زمـن الأمريـكي ليونـارد بلومفيلـد كلتاهـما توظفـان مصطلحـات دالـة عـلى الوظيفـة لأن فلسـفة البحـث اللغـوي عندهـم تقـضي بـأن تكـون الوظيفـة مهـادا للتعريـف، لأن الأشـياء تُعـرف مـن خـلال أدوارهـا وآثارهـا المحسوسـة.

ومـع هـذا لا يمكـن أن نجـزم بوجـود فاصـل بـين المفهوميـة والوظيفيـة بـل هـما تتقاطعـان في كثـير مـن أعـمال الباحثـين، فالفونيـم مثـلا مصطلـح وظيفـيٌّ حـدده أنـدري مارتينـي مـن خـلال وظيفتـه التمييزيـة بـين الصُّـور السَّـمعية، ولكنـه مـع ذلـك حـاضرٌ في دروس سوسـير بوصفـه عنـصرا خطيـا مجـردا للتحليـل اللغـوي. كـما أن المصـــطلح

عموما لا يكون مفهوميا مطلقا ولا وظيفيا مطلقا وإنما هو يتلون بالبيئة العلمية التي ينشأ فيها ويشكل دلالته النهائية على أساس ذلك على ما نرى في مصطلح "مورفيم" الذي بدأ بوصفه وحدة مفهومية، ثم وحدة صرفية ونحوية، وفي الحالين الأخيرتين لا يخلو تعريف اللسانيين له من كلام على الوظيفة.

ويمكن من خلال تتبع مصطلح "الفونيم" وما تعلق به من المفاهيم المجاورة أن نلحظ تطور المجال المفهومي الذي ينتمي إليه بحيث يتميز في مراحله العامة بانتقاله من علم الأصوات العام إلى علم الأصوات الوظيفي. وفيما يلي سنعرض لتطور هذا المفهوم لما له من علاقة بالمورفولوجيا والوزن الصرفي من جهة ولما تربطه من وشائج معرفية مع تطلعات الدرس الصرفي المعاصر من جهة ثانية.

انبثق المفهوم الأساسي للفونيم من تقطيع اللفظ إلى سلسلة وحدات صوتية مجردة، ويقابل الفونيم في الدرس القديم مفهوما الحرف والصوت، حيث يقول الجاحظ: "الصوت هو آلة اللفظ وهو الجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا إلا بظهور الصوت. ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف"[11]. وعلى هذا فإنَّ تشكُّل الكلمة من الأصوات هو الذي جعل بنية الكلم وحاله خاضعة لتفاعل الأصوات، فحاصل أحوال الكلمات هو نسق الوحدات الصوتية المتآلفة فيها والمتفاعلة داخلها.

بناء على هذا التفسير استفادت الفونولوجيا، أو علم التشكيل الصوتي كما تسمى في بعض المراجع، من علم الأصوات العام في دراسة العلاقة بين الأصوات وتغيراتها داخل الكلمة، وهذا مما يمثل ظاهرة التبادل الصوتي الصرفي، وهي ظاهرة معروفة عند قدماء اللغويين العرب، إذْ "كان البحث الصوتي عند علماء العربية قديما في عمومه وسيلة من وسائل التحليل الصرفي في المقام الأول. فقد لاحظ النحاة مجموعة من التغيرات الصرفية التي تطرأ على الكلمة في أثناء تصريفها أو أثناء النطق بها، وكان حسهم مرهفا في ملاحظة الفروق الدقيقة بين الأصوات المختلفة مفردة ومركبة. فتطلب منهم هذا الحس العناية بهذه الاختلافات وتحليلها

وتعليلها وبيان أسباب حدوثها"[12].

ويظهر من هذا أن تركيز الدراسة الفونولوجية قديما وحديثا كان على المفهوم حتى في باب تعامل الأصوات وتأثيرها على البنية الصرفية، ولكن هذه النزعة المعرفية تحولت مع فيلام ماتيسيوس وأندري مارتيني وروما ن جاكبسون في إطار النظرية الوظيفية ومهدت لتعريف مختلف للفونيم، كما مهَّدت لرؤية مختلفة للفونولوجيا تنتقل فيها من الكلام على أحوال الأصوات إلى وظائفها الدلالية والنصيّة.

وتحديد الفونيم تحديدا مفهوميا، بغض النظر عن وظيفته، يتعلق بالطبيعة الخطية للغة، أي باستغراقه مجالا من الحيز الزمني الذي يشغله الحدث الكلامي، فالكلام يحدث خلال زمن تحدده مجموع اللحظات الزمنية التي يشغلها كل فونيم في أثناء الكلام: "إن تحديد أصوات السلسلة الكلامية لا يقوى إذن على النهوض إلا بالانطباع السمعي، غير أن الأمر يختلف فيما يتعلق بوصفها، وعلة ذلك أن الوصف لا يمكن له أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي بفعل أن الوحدات السمعية المأخوذة من سلسلتها الخاصة غير قابلة للتحليل، إذ يجب الرجوع إلى سلسلة حركات النطق وعندئذ نلاحظ أن الصوت نفسه يقابل الفعل نفسه:

ز (زمن سمعي) = زَ (زمن نطقي)

إن الوحدات التي نحصل عليها بتجزئة السلسلة الكلامية تتألف من "ز" و"زَ" وندعوها فونيمات"[13].

وهذه الطبيعة الخطية للفونيم في كل اللغات، تجعل علاقته وثيقةً بالوزن في علم الصرف والذي نراه أكثر المصطلحات فائدة في الوصف المورفولوجي للغة العربية، لأن الوزن تشكيل خاص لفونيمات صائتة وفق فراغات زمنية تقابل الطبيعة الخطية للفونيمات المؤلفة للكلمة. بناء على هذا يجدر بنا أن نستبعد في التحليل الفونيمي للوزن الصرفي التعريف الوظيفي للفونيمات وأن نركز على طبيعتها الخطية، وإن

كانت أغلب الدراسات الفونولوجية المتأثرة بمارتيني كدراسة بيار غيرو[14] تفتأ تذكر وظيفتي الفونيم الأساسيتين: التمييزية والإخبارية.

وعلى هذا يبدو أن دراسة اللسانيين للمورفيم بعد ليونارد بلومفيلد جاءت متأثرة بمفهوم العلامة عند فردينان دي سوسير، لأن البحث عن وحدة أساسية للتحليل اللغوي هو بحث عن علامة تتشكل من دال ومدلول، أي من شكل ووظيفة، والشكل هو الماهية أو المفهوم، والوظيفة التي تضطلع بها العلامة هي التي تحدد معناها وقيمتها في النظام اللغوي، وعلى هذا الأساس أيضا لا يمكن أن يكون المورفيم إلا شكلا، ويكون هذا الشكل حاصلا من التقطيع الأول للكلام، ولا بد لهذا الشكل من وظيفة في إطار النظام اللغوي، ووظيفةُ المورفيم الأساسية صرفيةٌ في بناء الكلم، ونحويةٌ في نظم الكلم.

3 . المورفيم في الدرس العربي الحديث:

لقد تبين مما سبق أن المفهوم المحوري للمورفيم يدعم مبدأين أساسين في التقطيع المزدوج للسان: الأول هو مبدأ ازدواجية الشكل والمحتوى في المورفيم، ولولا عنصر الشكل لما اشتق مصطلح المورفيم من الأصل اللغوي "morphe"، والثاني هو مبدأ التحديد أو التتابع، لأن المورفيمات في تتابعها تشكل الكلمات والجمل، وحاصل التحليل المورفيمي أن يحدد أصغر الوحدات اللغوية الدالة، إما دلالة صرفية، أو دلالة نحوية، أو دلالة معجمية.

ولما كانت الدراسات اللغوية العربية الحديثة متأثرة في مجملها بالدرس اللساني في أوربا وأمريكا، فإن مبدأ التحليل المورفيمي قد ارتحل بأقلام كثير من المترجمين والدارسين إلى اللغة العربية، وقد حاول كثير منهم التمثيل له ولأنماط المورفيمات على اختلاف تصوّراتها ومفاهيمها من الكلام العربيَ. وإذا كانت محاولات التمثيل هذه قد أصابت أحيانا فإنا نراها أحيانا أخرى مقصرة في مسألة جوهرية، وهي الدراسة النقدية الفاحصة للمفاهيم اللسانية التي تدعى عامة مع كونها مستنبطة من لغات ذات نمط شكليّ ونحوي خاصّ، وسنعرض فيما يأتي لأوجه من هذه

الدراسات العربية الناقلة.

تمثل غالبية المؤلفات العربية الحديثة والمعاصرة في مجالات علم اللغة العام، وعلم الدلالة، ومستويات التحليل اللغوي، كتبا ناقلة للمعرفة التي أنتجها البحث اللغوي في أوربا وأمريكا، على اعتبار أن عناية علماء اللغة الغربيين كانت موجهة نحو دراسة اللسان الشبري عامة، حيث اجتهدوا في صياغة قوانين عامة تصدق على كل اللغات، فكان النقل متكلا في كثير من الأحيان على هذا المبدأ. ومن تلك المسائل العلمية التي اقترحها الدرس الغربي مسألتا التقطيع المزدوج والتحليل المورفيمي، حيث عمل بعض الدارسين على تطبيقها على العربية تطبيقا لم يراعي أحيانا خصوصية اللغات التي انطلقت منها الفكرتان أول الأمر.

ولهذا التطبيق أوجه مختلفة تظهر في كثير من الأحيان في الأمثلة التي يوردها الدارسون ككمال محمد بشر[15] وأحمد مختار عمر[16] وعبد الحميد عبد الواحد [17] للمفاهيم اللسانية الصرفية الغربية مستندين بذلك إلى أمثلة من الكلمات العربية، وقد يبدو أن الهدف من ذلك كان تقريب الفكرة أو المفهوم من القارئ العربي، وسنعرض لهذه الأمثلة من خلال نص مطول يتناول أشكالا مختلفة للتحليل المورفيمي للغة العربية، ويعقب هذا النص تعليقات مقتضبة على تلك الأشكال كما سيأتي:

حيث نقرأ في "معجم اللسانيات الحديثة" عن المورفيم بأنه: "أصغر وحدة لغوية لها معنى أو وظيفة صرفية في لغة من اللغات، وهو بهذا الشكل لا يمكن تقسيمه إلى شكل أصغر منه، سواء أكان مورفيما حرا أم مقيّدا، ومثال ذلك كلمة "مدرسون" حيث نجد أن صيغة "مدرّس" تمثل وحدة صرفية حرة Free morpheme لأنه يمكن أن تأتي وحيدة في الاستعمال اللغوي كما نجد **الوحدة الصرفية الواو والنون** تمثل وحدة صرفية مقيدةBound morpheme أي أنها لا يمكن أن تأتي وحيدة في الاستعمال اللغوي في العربية، وتستعمل كوحدة صرفية دالة على الجمع المذكر السالم من جهة وعلى **حالة الرفع من جهة أخرى**، ونلاحظ أن كلمة مدرّس

كوحدة صرفية حرة والواو كوحدة صرفية مقيدة لا يمكن تقسيم أحدهما إلى شكل أصغر. نجد أن المورفيم أو الوحدة الصرفية بهذا المفهوم تقوم بأداء وظائف صرفية كالفاعلية والاسمية والفعلية والجنس والعدد وغير ذلك من المعاني والوظائف التي تؤديها الإضافات اللواصق التي تحدد لنا صيغ الكلمات أو أبنيتها "word forms" وتظهر في أشكال السوابق "Prefixes" واللواحق "Suffixes" والدواخل "Infixes". وقد قسَّم اللسانيون أشكال المورفيم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. الشكل الأول:

يظهر في صورة عنصر صوتي يتكون من صوت واحد أو مقطع أو عدة مقاطع كما نرى في مثل هذه الكلمات: **يَكْتُبُ، تَكْتُبَانِ، تَكْتُبُونَ، كَتَبْتُ، كَتَبْنا، كَتَبْتُمْ**. نلاحظ هنا أن المعنى العام المشترك في هذه الكلمات هو الكتابة، ونقوم المورفيمات التي تتكون من صوت واحد أو أكثر بتحديد نوع الكلمة كاسم أو فعل وتحديد الاسم من حيث الجنس والعدد وتحديد الفعل من حيث الزمن.

2 . الشكل الثاني:

يظهر في صورة ترتيب العناصر الصوتية داخل الصيغة الصرفية أو الكلمة التي تحدَّدُ دلالتها بموقع العنصر الصوتي أو المورفيم داخلها ويتمثل ذلك في تبدل الصوامت للتمييز بين صيغ المفرد والجمع في الانجليزية في foot-feet man-men والتمييز بين الفعل المضارع والماضي في come-came give-gave. ونجد نفس الظاهرة في العربية حيث تظهر الصوامت في صورة صوامت قصيرة وطويلة تتمثل في وحدات صرفية تميز بين الاسم والفعل في مثل "كتب" و"كاتب" والتمييز بين المفرد والجمع مثل "رجل" و"رجال" و"بلد" و"بلاد" والتمييز بين اسم الفاعل والمفعول في مثل "كاتب" و"مكتوب".

3 . الشكل الثالث:

يتمثل في ترتيب الصيغ الصرفية أو الكلمات في الجمل، وهذه الموقعية هي

الوحدة الصرفية التي تؤدي وظائف نحوية دلالية كالفاعلية والمفعولية ونجد هذا بصفة خاصة في اللغات التي لا تعرف الإعراب مثل التفرقة في الترتيب في الانجليزية في قولنا "جون رأى بول"، "بول رأى جون"[18] .ولقد اضطرنا البحث إلى نقل هذا النص المطول لما فيه من بيان لأوجه الإشكال القائم في تطبيق التحليل الصيغمي على اللغة العربية.

الملحوظ على الشكل الأول من المورفيمات، على الرغم من وفائه للمورفيم من الناحية الشكلية، أنه لا يوفي الوظيفة الصرفية حقها، لأن الدلالة الزمنية على الاستقبال لا تؤديها الحروف الطوالع في الأفعال المضارعة، بل الأوزان. وقد أعطى سوسير مبدأ ملائما لفحص هذه المسألة وهو مبدأ المقابلة والمقارنة، ونقصد بها هنا المقارنة بين الماضي والمضارع في الأفعال مثل "كَتَبَ/ يَكْتُبُ"، إذ الكلمة الأولى تدل على المُضيّ والثانية تدل على الاستقبال أو المضارعة، والاستقصاء عن العنصر الصرفيّ الدال على هذا وذاك يؤول إلى المقارنة الصرفية بين الكلمتين، فيظهر أن الفرق لا يكمن في إضافة الياء المفتوحة فقط، لأن ثمة تغيُّرات صاحبت هذه الإضافة لولاها ما أدت الكلمة دلالتها المستقبليّة الجديدة، كتسكين الكاف وضم التاء والباء في "يَكْتُبُ"، ولا يصحُّ أن يغفل المحلل الصرفيُّ هذه التغيرات جميعها لما لها من أثر في الكلمة، وعلى هذا الأساس يظهر أن هذا الشكل الأول من التحليل المورفيمي الوارد في معجم اللسانيات الحديثة لم يكن وفيا للوظيفة الصرفية الأساسية للمورفيم على الرغم من وفائه الشكلي إن صح التعبير.

وفي الشَّكل الثاني من أمثلة المورفيم اضطراب في المفهوم، لأنه يحدد الشكل الصرفي في ترتيب العناصر أول الأمر، ثم يتناول تغير الحركات داخل الكلمة، وكلا الجانبين مخالف لمبدأ التحليل المورفيمي الأساسي الذي ذكرنا أنه يخضع للتحديد والتقطيع والتتابع، وسيظهر فيما يأتي أنه اجتهاد من لدن بعض الدارسين لتوسيع الفكرة المورفيمية لتصلح على لغات غير إلصاقية بطريقة قياسية. والمشكلة الرئيسة التي يثيرها هذا النمط من التحليل المورفيمي يمكن تلخيصها في التساؤل

التالي: أين الشكل الذي يضطلع بوظيفة صرفية معينة في الكلمة؟ وتكون الإجابة المحتملة عند هؤلاء في الحركة الجديدة التي تظهر على الكلمة، وفي هذه الإجابة المثالب نفسها التي ينطوي عليها الشكل الأول المقترح من المورفيمات، إذ الفرق بين "كَتَبَ" و"كَاتِبٌ" لا يكمن في تحول الفتحة إلى ألف فحسب، بل في تغيرات أخرى طرأت على الوزن ككسر التاء وتصريف الآخر بالرفع المنوّن. فالظاهر هنا أن الإسقاط المورفيمي قد قصَّر كثيرا في وصف الشكل الدال الذي هو أساس المورفيم.

وشبيه بهذا الشكل الثاني من أصناف المورفيمات في الدراسات الناقلة ما أورده محمود فهمي حجازي في قوله: "ثمة تصنيف آخر للوحدات الصَّرفية قد يكون أقرب إلى طبيعة الأوزان في العربية، وهو تقسيم الوحدات الصرفية إلى تتابعية وغير تتابعية. الوحدات الصرفية التتابعية هي الوحدات الصرفية التي تكون مكوناتها الصوتية من الصوامت والحركات متتابعة دون فصل يفصل بين هذه المكونات. وهذا النوع ما نجده في الضمائر المتصلة بالفعل، وكذلك في الوحدات الصرفية المقيدة في المثال العربي السابق... أما الوحدات الصرفية غير المتتابعة فهي الوحدات الصرفية التي تأتي مكوناتها الصوتية من الصوامت والحركات متتابعة على نحو غير متصل، ومعنى هذا أن الوحدات الصوتية المكونة لها تتخللها وحدات صوتية لوحدة صرفية أخرى. مثال هذا كل ما يتعلق بالأوزان في العربية، فكلمة "كاتب" تتكون من وحدتين صرفيتين غير تتابعيتين، تتكون الأولى من الحروف الأصول "ك،ت، ب" وهي وحدة صرفية غير تتابعية لأن هذه الصوامت بدون حركات لا تكون تتابعا متصلا في أية كلمة عربية، وتتكون الوحدة الصرفية غير التتابعية الثانية من فتحة طويلة وكسرة. وهي كذلك وحدة صرفية غير تتابعية لأن أصواتها لا تكون تتابعا متصلا في أية كلمة عربية. وبذلك تعد الحروف الأصول في البنية الصوتية للعربية واللغات السامية الأخرى وحدات صرفية غير تتابعية، وتعد الأوزان في هذه اللغات أيضا وحدات صرفية غير تتابعية أيضا"[19]. ويظهر من عرضه للتصنيف الجديد للوحدات الصرفية بين تتابعية وغير تتابعية اعتراف ضمني بعجز التحليل

المورفيمي عن مجاراة النمط التصريفي للغات السامية، لأن الأصل في ذلك التحليل أن يكون تتابعيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يحتاج الكلام على وحدات صوتية منفصلة المكونات نظرا، لأنه يخالف مبدأ الشكل الدال، فهي ليست "وحدة" صرفية بالمفهوم المتعارف عليه للوحدة. وفي عده الوزن وحدة صرفية غير تتابعية في آخر عبارة من هذا النص نظرٌ أيضا، لأن الوزن هو سلسلة متتابعة من الحركات والسواكن لا يفصل بينها فاصل، ولو كانت غير متتابعة ما صح أن يكون منها وزن أصلا.

ونضيف إلى ما سبق من النقد أنه حسب نظرية الميزان الصرفي في العربية، لا يكون المورفيم حرا في العربية إلا إذا كانت الكلمة حرف معنى أو ما يشبه حرف المعنى من الجوامد غير المشتقة، لأن حضور الاشتقاق يعني بالضرورة تلازم مستويين هما الأصل المعجمي والوزن الصرفيّ. ومعنى هذا أن كلمة "رجل" ليست مورفيما بل هي كلمة تتألف من مورفيمين على الأقل، أحدهما الجذر اللغوي وثانيهما الوزن الصرفي.

وأما الشكل الثالث من أشكال المورفيمات في معجم اللسانيات الحديثة السابق ذكره ففيه بيان للوظيفة النحوية، وهو ما جعله أكثر أشكال التحليل المورفيمي ملاءمة للغة العربية، لأن الانتقال إلى الوظيفة النحوية جنَّب التحليل التركيز على بنية الكلمة وأبدل مكانها التركيز على بنية الجملة في تعامل العناصر المعجمية المختلفة أو الكلمات المختلفة فيما بينها، وهذا مما يؤكد قصور التحليل المورفيمي عن وصف النظام الصرفي. وبحسب الاصطلاح الذي وضعه مارتيني فإن العنصر اللغوي الذي يؤدي وظيفة نحوية كالربط وغيرها يسمى مورفيما مطلقا، كحروف الجر في العربية مثلا، فهي تؤدي وظيفة الربط بين الفعل والمفعول أحيانا، أو كالضمائر متصلة ومنفصلة، أو الأدوات وحروف المعنى. وقد ذكر جون ليونز أن التعريف الشائع للمورفيم هو كونه الوحدة الصغرى في التحليل النحوي[20] ويرى أن التطبيق اللغوي عند اللسانيين لا ينطبق دائما على هذا التعريف.

ومـن نمـاذج هـذا الشـكل الثالـث مـن المورفيـم في اللغـة العربيـة مـا أورده محمـود فهمـي حجـازي مـن أمثلـة تـشرح الوظيفـة النحويـة للمورفيـمات، فالمقارنـة بـين حالتـي الرفـع والنصـب تكشـف عـن الـدور النحـوي الـذي تؤديـه العلامـة آخـر الكلمـة، وهـي كـما نـرى وظيفـة تتجـاوز الإطـار الـصرفي للمورفيـم إلى الوظيفـة النحويـة، مـما يجعلهـا مقبولـة إلى حـد بعيـد، حيـث تضطلـع أواخـر الكلـم، بوصفهـا مورفيـمات نحويـة، بـأداء دور دلالي مسـتقل هـو الإشـارة إلى البـاب النحـوي، وأواخـر الكلـم هـي طـرف يمكـن تحديـده في الكلمـة.

هـذا وقـد تراوحـت الكتـب العربيـة الناقلـة بـين هـذه الأشـكال الثلاثـة الآنفـة الذكـر للتحليـل المورفيمـي، وقـد تجافـت في كثـير مـن الأحيـان عـن الطبيعـة الصرفيـة الصميمـة للعربيـة إلا مـا تعلـق منهـا ببيـان الوظيفـة النحويـة للمورفيـمات، حيـث تضطلـع أواخـر الكلـم بـدور العلامـات عـلى الأبـواب النحويـة. ويظهـر مـن هـذا أنـه كلـما كان التحليـل المورفيمـي موافقـا للنظريـة اللغويـة القديمـة كان أنسـب للعربيـة، وكلـما خالفهـا كان وصفـه للعربيـة مبتـذلا. حتـى لقـد دعـت بعـض الظواهـر المورفولوجيـة غـير القياسـية في اللغـات الأخـرى إلى مراجعـة فكـرة التحليـل المورفيمـي، لكـون هـذه الظواهـر أو التغـيرات الشـكلية مشـابهة للتصريـف العـربي مـن وجـوه، كـما سـيظهر مـن كلام جـون ليونـز.

1.3. مشكلة التغيرات المورفولوجية:

يـرى جـون ليونـز أن هنـاك "أسـماء وأفعـالا ونعوتـا إنجليزيـة كثـيرة لا تخضـع لمبـدإ التقطيـع أو التـي تخضـع جزئيـا فقـط لهـذا المبـدإ مثـل الجمـوع غـير القياسـية men, children, mice, sheep والأفعـال الشـديدة went, took, came, run, cut, etc"[21].مـع أن هـذه الكلـمات تنتمـي إلى الفئـة النحويـة نفسـها لكلـمات أخـرى تخضـع للتقطيـع. مـن أجـل معالجـة هـذا الأشـكال ينطلـق جـون ليونـز مـن فرضيـة أن "ليـس هنـاك في تعريـف المورفيـم مـا يفـرض كونـه مقطعـا قابـلا للتحديـد في الكلمـة التـي ينتمـي إليهـا"[22].

ومن الضروري هنا أن نقارن بين ما ذكره ليونز في هذا الباب وبين ما يذهب إليه أكثر الدارسين الغربيين من نسبة مفهوم المورفيم إلى تعريف دي سوسير الوحدة اللغوية الدالة على أنها "قطعة صوتية تدل على تصور معين بمعزل عما يسبقها ويلحقها"[23]، وقد تقدَّم في هذا البحث شرح العلاقة بين التحليل الصيغمي وبين فكرة التمفصل المزدوج للغة، كما سبق الكلام على خصائص التحليل الصيغمي ممثلة في التقطيع والشكلية، ويظهر من هذا أن جون ليونز قد جانب كل هذه الأسس في محاولة منه لإجراء تحليل مناسب لنماذج غير قياسية من الاشتقاق في اللغة الانجليزية. ومما يزيد هذا تأكيدا نصُّ سوسير المذكور في هذه الفقرة، وهو نصٌّ معتمد عند الدارسين الغربيين في تحديد مفهوم المورفيم، حيث يندرج اقتباس هؤلاء لفكرة سوسير ضمن سياق معرفي خاص، كما هو الحال مع كتاب "مدخل إلى علم المفردات"، حيث قُرِأ هذا التعريف على أنه إشارة إلى وحدة المستوى الأول في التقطيع المزدوج عند أندري مارتيني. ولعلَّ المقصود من هذا أن الوحدة التي عرَّفها سوسير هي المونيم أو المورفيم، حيث جاء في كتاب "مدخل إلى علم المفردات": "هذه الوحدات قابلة للتحديد "délimitation" والتعرُّف عليها يعتمد على التبادلات الأفقية"[24] وكلمة تحديد تعني في ظاهر الأحوال الفصل بين الوحدات فصلا خطيا.

فالفرضية التي ينطلق منها جون ليونز والتي مفادها أن المورفيم لا يكون جزءا من الكلمة قابلا للتحديد تجانب أصل الاصطلاح الشائع للمورفيم والتحليل المورفيمي، ومن أجل استدراك المشكلة التي يعانيها التحليل المورفيمي لكثير من الكلمات الانجليزية يقترح مفهوما تحليليا جديدا هو المورف "morphe" يمثل جانب الشكل من المورفيم. من هنا يمكن القول أن كلمة غير قابلة للتقطيع مثل "worse" تتضمن مورفيمين هما "bad" الذي يعني المورفيم الجذري و"ed" الذي يحمل دلالة التفضيل. بهذا يصبح المورفيم معنى من دون شكل أو مدلولا من دون دال، بينما يعوِّض المفهوم الشكليُّ للمورفيم بمصطلح "morphe" حيث

يمكن أن نقول أن كلمة "bigger" التي تملك التوزيع النحوي نفسه لكلمة "worse" مركبة من مورفين "big" و"er" الدالين على مورفيم الجذر (أي دلالة الجذر المعزول) ومورفيم التفضيل على التوالي. وتبعا لما تقدم من كلام جون ليونز توجد أشكال مختلفة للمورف تقوم بوظيفة مورفيم واحد تسمى ألومورفات "allomorphes"مثل مورفيم الجمع في الإنجليزية الذي يمكن أن نرمز له بـ "s" تمثله مجموعة من الألومورفات هي /s/ و/z/ و/iz/.

ولكن الملحوظ أن هذا المقترح، وإن كان مقبولا في بعض حالات اللغة الانجليزية، لا يمكنه أن يحلَّ مشكلة تحليل المورفيم في الكلمات المتصرفة من جهة، كما أنَّ الأمثلة المعروضة من طرف ليونز تكشف عن قصور التمييز بين المورف والمورفيم عن بيان الخصائص الشكلية للغة الانجليزية فضلا عن أن تستوفي الخصيصة الشكلية للغات المتصرفة من جهة أخرى. فكلمة "worse" مثلا، ورغم افتراضنا أنها تتكون من مورفيمين أحدهما هو معنى الجذر اللغوي والآخر هو معنى التفضيل، تبقى عصيَّة على التحليل المورفولوجي الشكليّ، ويمكن لأيّ ملاحظ أن يتساءل وهو يتأمل ذات الكلمة: أين الشَّكل الدال على الجذر اللغوي؟ وأين الشكل الدال على الأفضلية؟ ولا شك في أن غياب الإجابة عن السؤالين يدل دلالة قاطعة على قصور النظرية المورفولوجية عن تحليل تلك الظواهر الشكليَّة.

ثم إن محاولة إسقاط فكرة "المورف" على اللغة العربية ، مثلها مثل التحليل المورفيمي، يمثل في نظرنا غَمْطا لنظرية الميزان الصرفي العربي من جهة، وغمطا للطبيعة التصريفية التي تتميز بها العربية من جهة ثانية، فلا يمكن لهذه الفكرة أو تلك أن تتابع ثراء التنوع الاشتقاقي في العربية وشبيهاتها من اللغات الساميّة، إلا إذا تجاوزت المفهوم التقليدي للمورفيم من كونه مفهوما تقطيعيا إلى اعتبار الصيغة الصرفية مورفيما أيضا. وإذا كان السؤال الذي طرحناه سابقا حول الشكل الدال على الجذر اللغوي والشكل الدال على معنى الأفضلية بقي معلقا، فإن الإجابة تبدو ميسورة إذا ما كان المثال كلمة عربيّة، ويعود الفضل في ذلك إلى تمييز

الميـزان الـصرفي بـين الأصـل اللغـوي المجـرد وبـين وزن الكلمـة. ومـن الحكمـة القـول أن نظـام المورفيـمات لا يمكنـه أن يمثـل نظـما للكلـم يـوازي نظـم الـدلالات التـي تتحملهـا هـذه المورفيـمات لأن هـذا هـو التصـور التقطيعـي للمورفيـم ووظيفتـه، والأمـر يختلـف في علـم الـصرف لأن الـكلام عـلى الدلالـة الصرفيـة هـو كلام عـلى تقسـيم للدلالـة وفـق أبعـاد مختلفـة لا وفـق أجـزاء مـن اللفـظ تسـتقل كل منهـا بدلالـة خاصـة، فالـوزن الـصرفي ليـس مجـرد جـزء مـن اللفـظ أو مقطعـا منـه، ولكنـه مسـتوى مـن مسـتويات اللفـظ المتضافـرة داخـل الكلمـة الواحـدة.

2.3. وجهان للتحليل المورفيمي في العربية:

بنـاء عـلى مـا سـبق ذكـره مـن أمثلـةٍ يمكـن أن نصنِّـف الجهـود الناقلـة في العربيـة تصنيفـا تقنيًـا إلى وجهـين عـلى الأقـل للتحليـل المورفيمـي للغـة العربيـة بعضهـا أكـثر قبـولا وملاءمـة مـن بعـض: فـالأول يخـصُّ الأدوات والضمائـر المتصلـة، ويتبـع هـذا الوجـه الاشـتقاق المتعلـق بأواخـر الكلـم كزيـادات المثنـى وجمـع السـالم ويـاء النسـب وغيرهـا، والوجـه الثـاني يخـص الدلالـة الزمنيـة في الأفعـال واشـتقاق جمـع التكسـير مـما لا يتعلـق بزيـادات في آخـر الكلمـة. وقـد قلَّـت الدراسـات العربيـة التـي تجنبـت الخلـط بـين الوجهـين وفضلـت نظريـة أكـثر ملاءمـة للتحليـل الـصرفي وهـي نظريـة الميـزان مثلـما ورد ذلـك عنـد فايـز الدَّايـة. وفيـما يـلي تفصيـل الـكلام عـلى هذيـن الوجهـين:

الوجـه الأول: يتضمَّـن حـالات التحليـل المورفيمـيّ الموافقـة لنظـام التصريـف في العربيـة، ومـداره في الغالـب عـلى الزوائـد أواخـر الكلـم والتـي تسـمى لواحـق، مثـل الضّمائـر المتصلـة وعلامـات العـدد، ومـداره أيضـا عـلى بعـض الزوائـد أوائـل الكلـم والتـي تضطلـع بدلالـة خاصـة كأدوات التعريـف في الأسـماء وهمـزة الاسـتفهام في الفعـل، وتتـوزع الوظائـف الدلاليـة لهـذا الوجـه عـلى الـصَّرف والنحـو كـما سـيأتي بيانـه.

فالضمائـر المتَّصلـة هـي في غالبهـا علامـاتٌ إعرابيـة لهـا وظيفـة نحويـة، ومعلـوم أن العلامـة تلحـق أواخـر الكلـم فهـي لاصقـة بالكلـم، وعـلى هـذا جـاز عدُّهـا مورفيـمات في اللغـات المتصرفـة، مثلهـا مثـل الضمـة وغيرهـا مـن علامـات الإعـراب في المفـرد وجمـع

التكسير، فهي مورفيمات أيضا بذات القياس. فالوظيفة النحوية تمنح المورفيمات حق الوجود حتى في اللغات المتصرفة التي تُبنى فيها الكلمات من أصول مجردة موزعة على أوزان محددة. ويمكن للمرء أن يتبين من بنية الضمائر المتصلة أنها جزء قابل للتحديد الخطي من بنية الكلمة كلها، ككلمة "يؤمنون" في جملة ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء : 65]، فالواو عند النحاة علامة رفعٍ وفاعليّةٍ، وهي من الناحية الشكلية تقبل الفصل الخطي عن بقية الكلمة "يُؤمنُ + ونَ"، وبهذا تجمع بين طرفي المورفيم وهما: الدلالة في كونها دالة على الفاعلية، والشكل في كونها جزءا من الكلمة قابلا للتحديد.

ويَتبعُ هذا الوجهَ الاشتقاقُ المتعلِّق بأواخر الأسماء في العلامات القياسية (كالتثنية والجمع السَّالم وتاء المؤنَّث وياء النِّسبة وغيرها) وأوائلها كأداة التعريف، فهي كلها تعدُّ علامة على معنى صرفيّ مستقلٍ نسبيا، كدلالة الألف والنون على المثنى، ودلالة التاء المربوطة على المؤنث الخ، وهي بالتالي تمثل مورفيما مقيَّدا لأن العرب القدامى نصُّوا على أنَّ لها تلك الدلالة الصرفية الخاصة زائدةً على دلالة الكلمة. ولكن ليس في كل أشكال الاشتقاق، فالتكسير لا ينطوي على مثل تلك العلامات ولذلك لم يذكرها علماء العربية وإنما ذكروا له علامات الإعراب المعروفة في حال الإفراد، وإنما أضافوا دلالة العدد وغيره في التكسير إلى الوزن لا إلى العلامة التي هي جزء من الكلمة. أما المتأخرون منهم في الزمن الحاضر فقد أبعدوا النجعة عندما اعتبروا ما زيد من حروف في جمع التكسير مورفيما دالا على الجمع، وهو غلط جسيم من الناحية العلمية والثقافية.

فلا مناص، بناء على ما سبق، من التمييز بين وظيفتين لهذه اللواحقِ أواخرَ الكلم: الوظيفة النحويَّة عندما تعبِّر الزوائد عن بابٍ نحويٍّ أو عن علاقة بين الكلمات في الجملة، والوظيفة الصرفية عندما تعبّر عن معنىً زائدٍ في الكلمة المفردة من دون اعتبار للجملة، كدلالتها على التعريف والتثنية والجمع السالم والنَّسب وما أشبه ذلك.

والأدوات مثل الضمائر المتصلة يمكن عدُّها مورفيمات أيضا وفقا للتصور الأصليّ للمورفيم، سواء منها المتصلة كألف ولام التعريف وتاء التأنيث وياء النَّسب، وهذا النوع يلحق الضمائر المتصلة كما سبق بيانه، أو المنفصلة كحروف المعاني والضمائر المنفصلة وما يشبهها من الكلمات الجامدة وغير المتمكنة التي لا تحتمل الوزن، فهي مورفيمات منفصلة أو حرة، ويمكن للمرء أن يلاحظ في هذا النوع الأخير أن مما يسوغ اتخاذها مورفيمات حرّةً رغم كونها كلمات تامة، أنها ليست موزونة، وليست داخلة في نظام التصريف العام، فلو كان لها وزن لظهر فيها مورفيمان على الأقل: أولهما معجمي يمثله الجذر، وثانيهما صرفيّ يمثله الوزن كله لا مجرد زوائد فيه إلا بالتفصيل الذي ذكرنا، وهذا ملخصه:

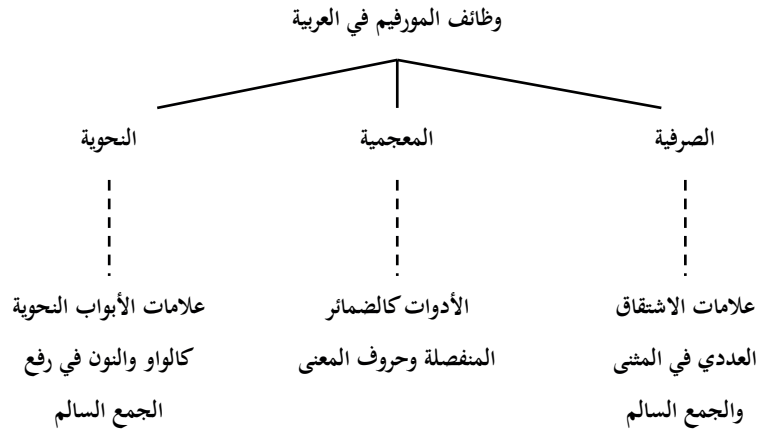

و**الوجه الثاني** لتطبيقات التحليل الصيغمي على العربية الدلالةُ الصرفية الذي يضطلع بها الوزن، والتي تُنسَب خطأً في الدراسات الناقلة إلى مقطع من مقاطع الكلمة زِيد بالاشتقاق، كالدلالة الزمنية في تصريف الأفعال أو الدلالة العددية في جمع التكسير أو دلالة الفاعل والمفعول في صيغها المعلومة وهكذا. وتفصيل ذلك أن يستظهر الدارسون الدلالة الزمنية في المقابلة بين أزمنة الفعل، فالفرق بين المُضيِّ والمضارعة في العربية يجري في الدراسات الناقلة مجرى الحروف الزائدة التي يمكن

تحديدها، كالياء أو النون والتاء في أول الفعل المضارع على التوالي "يكتب، نكتب، تكتب"، ومثلها الدلالة الزمنية يسندها هؤلاء إلى الدواخل في جمع التكسير كالألف في كلمة "بلاد" أو "أقلام"، ومثل ذلك دلالة الفاعل في "كاتب" يرونها تعود على الألف التي تفرِّق بين اسم الفاعل وبين الفعل "كتب"، وما أشبه ذلك من الأمثلة. غير أن الحقيقة التي تتكشف عنها اللغة ويؤيِّدها البحث اللغوي في التراث أن الفرق بين دلالتيْ المضيّ والمضارعة في الأفعال لا يكمن في زيادة حروف فقط، لأن المعنى الزمنيّ في هذه الحال يتأتى من بنية الكلمة كلها، ذلك أن الفرق الشكليّ بين "خَرَجَ" و"يَخْرُجُ" لا ينحصر في الياء المفتوحة، فالخاء كانت مفتوحة وصارت ساكنة، والراء كانت مفتوحة وصارت مضمومة ومثلها الجيم، أي أن دلالة المضارعة حاصلة من الوزن كله "يَفْعُلُ". ومثل ذلك يقال في بقية الأمثلة، فدلالة الجمع في كلمة "بلاد" أو "أقلام"، ودلالة الفاعل في كلمة "كاتِب" كلها متأتية من وزن الكلمة كلها لا من مقطع من الكلمة، وما يثبت ذلك هو المقارنة بين أصول هذه الكلمات في المعجم وبين مشتقاتها، فالفرق بين الأصل المجرد /كْ تْ بْ/ وبين "كَاتِبٌ" هو استصحاب الكلمة المشتقة لوزن "فاعِل".

وتأكيدا على التميُّز المورفولوجي للغات المتصرفة تحاشى ستيفان أولمان ذكر وحدة دالة غير الكلمة في كتابه الذي صدر بعد ما يقارب الخمسين سنة من وفاة دي سوسير حيث قال: "الصوت والكلمة والتركيب النحوي هي الوحدات الثلاث للكلام المتصل وهذه الوحدات تدخل في النظام اللغوي الخاص بكل عضو من أعضاء الجماعة اللغوية بعد أن تستخلص من أحداث كلامية لا حصر لها سواء أكانت هذه الوحدات مسموعة أم منطوقة"[25] ويظهر لنا من هذا النص ولا شك معرفته العميقة بالطبيعة المورفولوجية للغات الرومانية سليلة اللغة اللاتينية التي كانت لغة متصرفة، وهي لغات كان يعكف على تدريسها في جامعتي ليدز وغلاسجو.

ثم إنه مما يتبين من هذا البحث أنه لا يمكن أن نفهم قصور التحليل المورفيمي

للغات المتصرفة بالاعتماد على الجانب الشكلي للكلمة فقط، بل لا مناص من تناول جانبها الوظيفي أيضا، لأن المورفيم لا يُعرف بالشكل وحده، بل بوظيفته أيضا. ولذلك حرصنا في الأمثلة السابق ذكرها أن نطرح السؤال التالي تصريحا أو تضمينا: ما الذي يدل على الزمن الماضي في هذا الفعل؟ وما الذي يدل على المضارعة في الآخر؟ ما الذي يحمل معنى الجمع في هذا الاسم؟ وما الذي يفرق بينه وبين حال الإفراد؟ وغيرها من الأسئلة التي نراها ضرورية لتستوفي الدراسة كل جوانب المورفيمات أو جوانب التحليل الصرفي.

4. وظيفية الميزان الصرفي ووظيفية المورفيم:

إن عدم اكتمال الملاءمة بين التحليل المورفيمي الوظيفي وبين النمط الصرفي للغة العربية يستدعي دراسةَ الفروق المفهومية والوظيفية بين الوزن والمورفيم، إذ لا يُدرك الفرقُ بين الوزن والمورفيم من حيث ماهيةُ كلٍّ منهما فحسب، بل من خلال تحديد وظيفتيْهما في نظام اللغة تحديدا دقيقا. وبناء على ذلك يمكن أن نقرر نقاط التلاقي بينهما ونقاط الافتراق، فيكون التلاقي إذا اضطلع أحدهما بوظيفة الآخر، ويكون الافتراق إذا قصّر أحدهما عن ذلك، ويمكن أن نعقد مقارنة بسيطة بينهما من خلال مستويْ المفهوم والوظيفة كما يلي:

	المفهوم	الوظيفة
الميزان الصرفي	شكل خالص مفرغ من الأصوات	صرفية ـ نحوية
التحليل المورفيميّ	سلسلة حركات وسكنات شكل جزئيّ من الكلمة دال بالضرورة	معجمية ـ شكلية ـ نحوية

وفيما يأتي يسعى البحث إلى دراسة التعالق بين المفهوم والوظيفية في كل من نظريتْ الميزان الصرفي والتحليل المورفيمي، مع التركيز على الاعتبار الوظيفي لما له من دور في إقرار الملاءمة بين الميزان الصرفي والمورفيم من عدمها. فإذا اضطلع

المورفيم، أو مقطع من الكلمة، فعلا بالوظيفة التي يضطلع بها الميزان الصرفي في اللغة العربية أمكن عندئذ عدُّه بديلا مناسبا له.

1.4. علم الصَّرف العربي بين المفهوم والوظيفة:

جاء في كتب المتقدمين أن علم الصرف "إما أن يضع قانونا كليًّا يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد، على وزن فاعل، ومن باب أفعل، على وزن مفعل، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع ونحو ذلك، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف. وإما أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام. وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا"[26]. والمفهوم إجمالا من هذا أنَّ الموضوع الرئيس لعلم الصرف في العربية هو الوزن وقياسُه، وأنَّ علماء الصَّرف إنما يذكرون وظيفة الوزن تبعا للكلام على الدلالة الحاصلة من ذلك الوزن في معنى الكلمة، ذلك أن الوزن أو البِنية كلاهما مصطلحٌ دالٌّ على الماهية أو المفهوم لا على الوظيفة، وإنما يتم إلحاق الوظيفة بهما إلحاقا، لأن غاية هذا العلم معرفةُ أحوال الكلم في المقام الأول، من حيث هي قرائنُ على وظائف دلالية محدَّدة في المقام الثاني، كأن يكون وزنٌ ما دالا على معنى الفاعل مثلا، فالأصلُ المقصود في الصرف هو حال الوزن، والوظيفة الدلالية لاحقةٌ به.

ويشفع لهذا الاستنتاج أغلبُ التعريفات التي ساقها العلماء لهذا العلم، كقول صديق بن حسن القنوجي: "هو علمٌ يبحث فيه عن الأعراض الذاتية لمفردات كلام العرب من حيث صورها وهيئاتها كالإعلال والإدغام أي المفردات الموضوعة بالوضع النوعي ومدلولاتها والهيئات الأصلية العامة للمفردات والهيئات التغيرية كبيان المعتلات قبل الإعلال وبعد الإعلال وكيفية تغيرها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية كصيغ الماضي والمضارع ومعانيهما ومدلولاتهما، وموضوعه

الصيغ المخصوصة من الحيثية المذكورة"[27]، وقولِ ابن الحاجب أنه: "علمٌ بأصول تُعرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء"[28]. فهذه تعريفات تسند إلى علم الصرف دراسةَ الوزن ممثلا في أحوال الأبنية وحيثية الكلم، والحيثية هنا تأثُّر الوزنِ بتعاملات الأصوات وتفاعُل طبائِعها النطقية مما يحُدث الإبدالَ والإدغام والقلبَ وغيرها من الظواهر الصوتية المؤثرة في الميزان. ولذلك عرَّف الجرجاني هذا العلم بالقول: "يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[29].

على أن كثيرا من المتقدمين تناولوا وظيفة الصيغة الصرفية وأثرَها في المعنى خارجَ حدود التحليل الصرفيّ، كما ورد عند الخليل وسيبويه وابن جني والثعالبي في دراستهم لنحوِ الجملةِ، وعلى هذا أمكن أن نصنِّف الصَّرف العربيَّ ضمن الدراسات المورفولوجية الخالصة التي يقرُّها علماء المفردات في اللسانيات الحديثة، والتي تفصل دراسة الشكل "La forme" عن دراسة الدلالة "la sémantique".

فمصطلح "الوزن" أو "البنية" إذن يحمل بعدا مفهوميًّا مجردا كقول اللغويين أنَّ للكلمتين "قام" و"نام" الوزنُ نفسُه، فالعبرة عندهم بسلسلة الحركات والسَّكنات لا بطبيعة الصَّوامت التي تلتبس بها. ولكنهم قد يذكرون صيغا صرفيةً من مثل "استفعل"[30]، والسين هنا هي عين الفونيم وليست حكاية عنه مثل الفاء والعين واللام، ومقصدهم من ذكر السين ـ وهي مثال فقط على صيغ صرفية كثيرة ـ هو التمييزُ بين الصيغ الصرفية المتشابهة والتمثيلُ للسين الساكنة في أفعال الطلب. وعلى هذا يظهر من السياقات الواردة في كتب اللغة أنهم إنما يقصدون بحروف الذوات ـ مثل الألف والسين والتاء في هذا المثال ـ تمثيل الوزن دون القول بأنَّ هذه الحروف أو الفونيمات هي ماهيةُ الوزن.

والوزنُ الصرفيُّ في العربية يختلف عن مورفولوجيا اللغات الإلصاقيَّة في اللغات اللغات الأوربية من خلال خصائصه التركيبية وتنوع حركاته بين طويلةٍ وقصيرةٍ، لهذا لا يُلجأ في درس الصِّيغة إلى تحليل الحركة الطويلة إلى كمٍّ معيَّن من الحركات القصيرة كما هو متبع في التحليل الصوتي للغة اللاتينية القديمة، فتبقى

الألـف في وزن "فاعـل" مثـلا ألفًـا ولا تحـوَّل إلى فتحتـيْن أو أكـثر، حتـى وإن تبـيَّن أنَّ حـروف العلـة في العربيـة قابلـة للتحليـل حيـث يـرى ابـن جنـي أن الحـركات أبعـاضُ حـروف المـد: "ويدلُّـك عـلى أن الحـركات أبعـاض لهـذه الحـروف أنـك متـى أشـبعتَ واحـدةً منهـنَّ حـدث بعدهـا الحـرفُ الـذي هـي بعضُـه، وذلـك نحـو فتحـة عـين "عَمـرو" فإنـك إن أشـبعتها حدثـت بعدهـا ألـف فقلـت "عَامـر"، وكذلـك كـسرة عـين "عِنـب" إن أشـبعتها نشـأت بعدهـا يـاء سـاكنة ولذلـك قولـك "عِينـب"، وكذلـك ضمـة عـين "عُمـر" لـو أشـبعتها لأنشـأت بعدهـا واوا سـاكنة وذلـك قولـك "عُومـر"، فلـولا أنَّ الحـركات أبعـاضُ لهـذه الحـروف وأوائـلٌ لهـا لمـا نشـأت عنهـا ولا كانـت تابعـة لهـا"[31].

وقـد لاحـظ النحـاة أن أصـول الكلمـة لا تتغـير مـن صيغـة إلى أخـرى وإنمـا تتغـير الحـركات (مفهـوم السـكون هـو اللاحركـة في الصامـت السـاكن)، فمجمـوع الصوامـت يمثِّـل مـادة الـوزن، ومجموعـة الصوائـت تقـوم بوظيفـة تمكـين المتكلِّـم مـن النطـق، ونسـتنتج مـن ذلـك أن أبنيـة الكلمـة تعتمـد عـلى عنصريـن أولهـما ثابـت هـو سلسـلة الصوامـت في جـذر الكلمـة والثـاني متغـيِّر هـو سلسـلة الصوائـت التـي تحـدد صيغـة الكلمـة وتوجِّـه دلالتَهـا.

2.4. الوظيفة التوجيهية للميزان الصرفي تظهر في دلالة الكلمة:

لقـد ذكرنـا أن الوظيفـة الصرفيـة عنـد علـماء العربيـة كانـت تابعـة للمفهـوم أو الماهيـة. ومـما يؤكِّـد تبعيَّـة الوظيفـة لمفهـوم الـوزن كلام اللغويـين المحدثـين عـلى مـا يسـمَّى الوظيفـة التوجيهيَّـة للصيغـة، والمقصـود بهـا أنَّ للكلمـة في الأصـل دلالـةً معجميَّـةً تمثِّـل المعنـى المركـزيّ تتغـيَّرُ بـين المشـتقَّات بسـبب تغـيُّر الـوزن الـذي يوجِّـه دلالـة الأصـل توجيهـا يختلـف عـن دلالـة الجـذر اللغـوي الخامـل. فالفـرق بـين دلالـة الأصـل المجـرد "ك/ ت/ ب" ودلالـة المشـتقات "كَتَـبَ" و"كِتَـابٌ" و"مَكْتَـبٌ" مثـلا يعـودُ إلى التوجيـه الـذي تُضيفـه الأوزانُ "فَعَـلَ" و"فِعَـالٌ" و"مَفْعَـلٌ" بهـذا الترتيـب، عـلى ذلـك الأصـل المجـرَّد مـن الـوزن، ويقـال عندهـا أن تلـك الصيـغ وجَّهـت المعنـى المعجمـيَّ للأصـل توجيهًـا خاصـا، فمـرَّة نحـو دلالـة الفعـل المـاضي، ومـرَّة نحـو اسـم الآلـة وهكـذا.

والوظيفـةُ التوجيهيَّـة في كتـب القدامـى والمحدثـين تقابـل الدلالـة الصرفيَّـة، ومـن مثـل ذلـك مـا ورد عـن ابـن جنـي في قولـه: "فأمـا مقابلـة الألفـاظ بمـا يشـاكل أصواتهـا مـن الأحـداث فبـاب عظيـم واسـع ونَهْـج مُتْلِئِّـب عنـد عارفيـه مأمـوم. وذلـك أنهـم كثـيرا مـا يجعلـون أصـوات الحـروف عـلى سَـمْتِ الأحـداث المعـبرَّ بهـا عنهـا فيعدلونهـا بهـا ويحتذُونهـا عليهـا. وذلـك أكـثر مـمّا نقـدّره وأضعـاف مـا نستشـعِره"[32] وقـال أيضـا: "قـال الخليـل: كأنهـم توهّمـوا في صـوت الجُنْـدُب اسـتطالة ومـدّا فقالـوا: صَرَّ وتوهّمـوا في صـوت البـازي تقطيعـا فقالـوا: صرصر. وقـال سـيبويه في المصـادر التـي جـاءت عـلى الفَعَـلان: إنهـا تـأتي للاضطـراب والحركـة نحـو النَقَـزان والغليـان والغثيـان. فقابلـوا بتـوالي حـركات المثـال تـوالى حـركات الأفعـال. ووجـدت أنـا مـن هـذا الحديـث أشـياء كثـيرة عـلى سَـمْت مـا حـدّاه ومنهـاج مـا مثَّـلاه. وذلـك أنـك تجـد المصـادر الرباعيـة المضعَّفـة تـأتي للتكريـر نحـو الزعزعـة والقلقلـة والصلصلـة والقعقعـة والصعصعـة والجرجـرة والقرقـرة"[33].

ومـن الدارسـين مـن أفـرد كتابـا في معـاني الصيـغ الصَّرفيـة مثـل كتـاب «نقعـة الصديان فيـما جـاء عـلى الفعـلان" للحسـن بـن حيـدر القـرشي[34]، ولمـا كان المحدثـون يسـعون إلى التمييـز بـين المعنـى الوظيفـي للصيغـة الصرفيـة وبـين غيرهـا فقـد أطلقـوا عـلى المحـاكاة التـي ذكرهـا الخليـل مصطلـح "المحـاكاة البنائيـة"[35]، ومنهـم مـن تكلَّـم عـلى الوظيفـة التوجيهيـة للـوزن الـصرفي[36] انطلاقـا مـن كونهـا مسـتوى لغويـا ينـدرج ضمـن المسـتويات اللسـانية الأخـرى.

3.4. الوزن الصرفي عوضا عن المورفيم في الوظيفتين الصرفية والنحوية:

نسـتخلصُ مـن تعريفـات اللسـانيات الغربيـة للمورفيـم أنـه تنـاط بـه ثـلاثُ وظائـف تتعلـق كلٌّ منهـا بمسـتوى مـن مسـتويات التحليـل اللـــساني، وقـد سـبق ذكرهـا في أول هـذا البحـث كالتـالي: الوظيفـة الدلاليـة التـي تظهـر في المورفيـم الحـر، وهـي المعنـى المعجمـي للجـذر اللغـوي في اللغـات اللاصقـة، والوظيفـة الصرفيـة التـي تظهـر في نـوع خـاص مـن اللواصـق تسـمى بلواصـق الاشـتقاق وهـي تخـصُّ الكلـمات المفـردة،

والغـرض منهـا بيـان التصريـف وحـالات الاسـم والجنـس والعـدد كـما هـي الحـال في الكلـمات الفرنسـية "possible" و"impossible" و"possibilité"، فـدلالات اللواصـق تؤثر في الـدلالات المعجميـة للمفـردات. والوظيفـة النحويـة التـي تتمثـلُ في علامـات الفعـل الدالـة عـلى العلاقـات السـياقية التـي تربـط الكلـمات فيـما بينهـا في التركيـب ذاتـه، في مثـل الكلـمات "mangeant" "manger" و"mangeons" ذلـك أن اللاصقـة في كل حالـة تـدل عـلى علاقـة نحويـة تربـط الفعـل بكلـمات معينـة في السـياق الـذي يـرد فيـه.

وقـد جـرت عـادةُ كثـير مـن الدارسـين العـرب ألاَّ يميـزوا بـين الوظيفتـين الأخيرتـين عـلى عكـس مـا رأينـا في تعريفـات الغربيـين، وعـلى هـذا يحسُـنُ التمييـزُ بـين اللواصـق الصرفيـة واللواصـق النحويـة بكـون الأولى تضطلـع بوظيفـة صرفيـة خالصـة بينـما تكـون الثانيـة دالـة عـلى وظيفـة الكلمـة في الجملـة وعلاقاتهـا النحويـة (الزمـن، الضمـير الـذي صرف معـه الفعـل، العـدد، الجنـس، الوظيفـة)، ويطلـق اللغويـون عـلى النـوع الأول باللواصـق "affixes" وهـي تابعـة للاشـتقاق "dérivation"، بينـما يطلقـون عـلى النـوع الثـاني اسـم العلامـات "désinences" وهـي تابعـة للتصريـف" flexion":

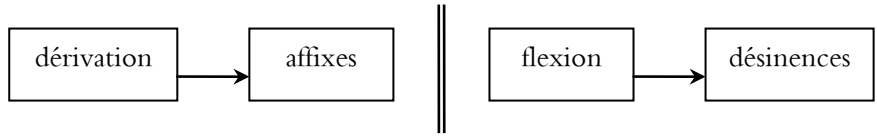

ومصطلـح "التصريـف" الـذي يقابـل الكلمـة الفرنسـية "flexion" يُحمَـل عـلى معنـاه العـام وهـو تغيـير المتكلّـم صيغـةَ الفعـل حسـب الضمائـر، ولا يُقصـد بـه دلالتـه عـلى خاصيَّـة اللغـات المتصرفـة التـي تُدخـلُ الأوزان عـلى الأصـول المعجميـة. عـلى هـذا الأسـاس يميـز اللغويـون الفرنسـيون "بـين الكلـمات المبنيـة<construits> "in-fais-able" والكلـمات المصرَّفـة <fléchis> "fais-i-ons" في الكلـمات التـي تكـون بسـيطة في كتابتهـا مركَّبـة في شـكلها، الكلـمات المصرَّفـة هـي أشـكالٌ والكلـمات المنشـأة هـي وحـدات معجميـة"[37]، وبعبـارة أكـثر وضوحـا فـإن الكلـمات المبنيـة هـي الكلـمات التـي تنشـأ مـن تركيـب المورفيـمات بعضهـا ببعـض، وأمـا الكلـمات المصرفـة فتنشـأ بتحويـر الجـذر المعجمـي بحيـث لا تظهـر فيهـا المورفيـمات بشـكل جليّ ولكـن مـن غـير أن يكـون لهـا

أوزان قياسية كما في العربية.

على عكس النظرة السائدة إلى الميزان الصرفي في الوقت الراهن، من أنه يمثل مستوى واحدا من مستويات التحليل اللساني، فإن الصيغة الصرفية يمكنها أن تكون شاملة للوظائف الصرفيَّة والنحوية التي تضطلع بها المورفيمات في اللغات الإلصاقية. ومن مظاهر ذلك الارتباطِ الوثيقِ بين الوظيفتين الصرفيَّة والنحويَّة للميزان الصرفي في العربية قيامُ تقسيم المباني والوظائف النحوية على نمطية الوزن حيث يقول تمام حسان: "الصيغ فروع على مباني التقسيم؛ فللأسماء صيغُها وللصفات والأفعال صيغُها كذلك، والمعروف أن الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يُطلب فيها أن تكون أسماء، وأنَّ الفعلَ نواةُ الجملة الفعلية، والوصفَ أو الصفة نواةُ الجملة الوصفية... والمصادر من بين الأسماء تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله... وهكذا تكون الصيغةُ قرينة على الباب"[38] وهكذا فإن الوظيفة الصرفية التي يقوم بها المورفيم في كل لغة إلصاقية والتي يتوصل من خلالها إلى تحديد الاسم والفعل والوظيفة النحوية تُستقى في اللغات المتصرفة من الصيغة أو وزن الكلمة.

ولا تتوقف وظيفة الصيغة الصرفية عند حد توجيه الدلالة المعجمية وبيان الباب النحوي بل تتعداه إلى تحديد العلاقات السياقية إذْ يقول ابن خلدون: "علم البيان... متعلق بالألفاظ وما تفيدُه، ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني. وذلك أنَّ الأمور التي يقصد المتكلِّم بها إفادةَ السامع من كلامه هي إما تصور مفردات تُسنَدُ ويُسْنَدُ إليها ويفضي بعضها إلى بعض، والدلالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وإما تمييز المسندات من المسند إليه والأزمنة، ويدل عليها بتغير الحركات وهو الإعراب وأبنية الكلام"[39]. ويؤيد هذا تمام حسان بالقول: "على أن معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية؛ فنحن نعلم أنَّ الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ونعلم أيضا أن بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد وأفعال السجايا مثل فعُل يفعُل بضم العين وغير ذلك فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن علاقاتها

السياقية"[40]، وفي هذا تأكيد للوظيفة النحوية التي يضطلع بها الوزن الصرفي، لأن الصيغة التي تتخذها الكلمة تحدّدُ دورَها في التركيب وعلاقتها بمتعلقاتها.

وعليه يتبين أنَّ الوزن الصرفي يضطلع بكل وظيفة مورفولوجية ممكنةٍ، صرفيةً كانت أو نحويةً، وليست الوظيفة التوجيهية إلا نتاجَ عن تضافر الوظيفتين سالفتيْ الذكر. ويبقى الفارق الأساس بين الميزان الصرفي ونظرية المورفيم عدمُ استغراق الأول للوظيفة المعجمية التي يتوفر عليها المورفيم الحر، لأن الإطار النظري الذي ينبثق منه التحليل المورفيمي هو أساس تقطيعي ينتج عنه فيما ينتج اقتطاع الجذر اللغوي بوصفه مورفيما حرا، أما التحليل الصرفي في نظرية الميزان فلا يفترض هذا التقطيع، ولذلك فهو لا يعتبر الأصل اللغوي كائنا صرفيا بل هو معطى معجميٌّ في المقام الأول.

الإحـالات

1- Claude Kannas : Le petit Larousse illustré (dictionnaire encyclopédique), Larousse Paris, 1996, p 674.

2- John Lyons : Linguistique générale, traduction de F Dubois Charlier et D robinson, Larousse Paris 1970, p 139-140.

3- Frank Palmer : Semantics. Cambridge university press , 2 nd edition 1981, p 13

4- Alise LEHMANN et Françoise MARTIN BERTHET: Introduction à la lexicologie. Sémantique et morphologie. Armand Colin , Paris, France, 2e édition: 2003.p 121.

5- Ferdinand De Saussure : Cours de linguistique générale, Payot Paris, 1984 , p 16.

6- جاء في المعجم الأصولي أن أصل كلمة مورفيم جاء من اليونانية "morphê" وهو يعني الشكل، ويمكن للقارئ أن يراجع هذا الأصل في:

7- Georges Mounin et autres : Dictionnaire de la linguistique. Quadrige, PUF, France, 4e édition, 2004, p221.

8- Georges Mounin et autres : Dictionnaire de la linguistique. p218 – 219.

9- André Martinet : La linguistique synchronique. PUF, Paris, 1970, p 175.

10-يوظف كثير من الدارسين العرب المعاصرين مصطلح "علم اللغة الوصفي" يقصدون به دراسة اللغة في مرحلة زمنية محددة، وهي ترجمة خاطئة للأصل الذي جاء به فردينان دير سوسير "méthode synchronique". وقد زعم غير واحد من هؤلاء الدارسين أن الوصفية تقابل التاريخية، وليس الأمر كذلك، بل الآنية هي التي تقابل التاريخية، وأما الوصف فإجراء حاضر في التاريخية وفي الآنية على حد سواء.

* يقول سوسير في المحاضرات: "اللغة نظام علامات يعبر عن الأفكار"، وينسب للنظام وظيفة أخرى هي التواصل. ويمكن للقارئ أن يراجع أصل التعريف في

المصـدر:

11- الجاحـظ: البيـان والتبيـين. تحقيـق درويـش جويـدي، المكتبـة العصريـة، بـيروت: 2001، ص 58.

12- عبـد اللـه بوخلخـال: التحليـل الصـوتي للتغـيرات الصرفيـة عنـد النحـاة العـرب حتـى نهايـة ق 3هــ (رسـالة دكتـوراه غـير مطبوعـة) إشراف محمـود عـلي مـكي ومحمـود فهمي حجـازي. جامعـة القاهـرة 1988 ، ص 1.

13- Ferdinand De Saussure : Cours de linguistique générale , p 65.

14- Pierre Guiraud : La Sémantique. Presse universitaire de France. 6 ème édition : 1969, p 115 .

15- سـتيفن أولمـان: دور الكلمـة في اللغـة. ترجمـة كـمال محمـد بـشر. مكتبـة الشـباب، القاهـرة، الطبعـة الثانيـة: 1969، ص 11/ 12.

16- أحمـد مختـار عمـر: علـم الدلالـة. عـالم الكتـب، القاهـرة، الطبعـة السـابعة: 2009، ص 34.

17- عبـد الحميـد عبـد الواحـد: الكلمـة في اللسـانيات. دار قرطـاج، صفاقـس، الطبعـة الأولى: 2007، ص 33.

18- سـامي عيـاد حنـا وكريـم زكي حسـام الديـن ونجيـب جريـسي: معجـم اللسـانيات الحديثـة. مكتبـة لبنـان نـاشرون، الطبعـة الأولى 1997، ص 90-89.

19- محمـود فهمـي حجـازي: مدخـل إلى علـم اللغـة. دار قبـاء الحديثـة، القاهـرة، الطبعــة الرابعــة: 2007، ص 105/ 106.

20- John Lyons : Linguistique générale , p 139-140.

21- John Lyons : Linguistique générale p 140.

22- John Lyons : Linguistique générale p 141.

23- Ferdinand De Saussure : Cours de linguistique générale, p 146.

24- Lehmann Alise et Martin-Berthet Françoise : Introduction à la lexicologie, 2ème ed Armand Colin 2005 p 146.

25- ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة. ترجمة محمد كمال بشر ، مكتبة الشباب القاهرة ، ط2 1969 ص 31.

26- رضي الدين الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية. تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1978، 1 / 25 .

27- صديق بن حسن القنوجي: أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ج 2 ص 153-152.

28- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني (ابن الحاجب): الشافية في علم التصريف. تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1995، ص 6.

29- علي بن محمد الجرجاني: التعريفات. تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى 1405، ص 174.

30- أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية. ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 2002 م، ص 388.

31- أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب. تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1985، 1/18.

32- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ج 2 ص157.

33- المصدر السابق ص 153-152.

34- الحسن بن حيدر القرشي (الصاغاني): نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان. تحقيق علي حسين البواب، دار المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1982، ص 21.

35- جعفر يايوش: الدرس الصوتي عند الخليل بين المعيارية والموضوعية. مجلة الآداب جامعة قسنطينة، ع 2 س 1995، ص 21.